الشرق الأوسط
ASHARQ AL-AWSAT
جريدة العرب الدولية

الجمعة 17 محرم 1427 هـ 17 فبراير 2006 العدد 9943

بريد طباعة

# الجاسر: 400 مليون دولار حجم تجارة العود في السعودية العام الماضي

## رئيس مجلس إدارة العربية للعود: اندماج المنشآت التجارية الصغيرة طوق نجاة لاستمرارها

زيد بن كمي
أكد عبد العزيز الجاسر، رئيس مجلس إدارة شركة العربية للعود والعطور في السعودية، على ضرورة أن تبادر المنشآت الصغيرة والمتوسطة على الاندماج بعد انضمام السعودية لمنظمة التجارة العالمية، مؤكداً ان اندماج تلك المنشآت سيكون بمثابة طوق النجاة الذي سيضمن لها البقاء والاستمرار.

وقال الجاسر في حديث مع لـ«الشرق الأوسط» في مكتبه بالرياض إن الاستثمارات والمشاريع التجارية في السعودية ما زالت تعاني من البيروقراطية التي تمارسها بعض الجهات الحكومية، مشيراً في ذات السياق إلى ما تقوم به وزارة التجارة والصناعة من تسهيلات تقدمها للمستثمرين وإدارة الجوازات العامة، مطالبة أن تحذو الجهات الحكومية حذو وزارة التجارة وإدارة الجوازات في تسهيل إجراءات المستثمرين.

وتحدث الجاسر حول ضرورة إنشاء مناطق حرة تجارية وضرورة إيجاد هيئة مستقلة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. وفيما يلي نص الحوارالذي أجري في الرياض: > بداية، نود ان نسألكم كونكم من رجال الاعمال الذين ظهروا في مرحلة الطفرة 1980 هل كنتم كرجال اعمال خرجتم في مرحلة الطفرة محظوظين ام تجارا حقيقيين استطعتم استغلال هذه المرحلة؟

ـ أود ان اوضح حقيقة يعرفها عالم الاعمال والتجارة والمال ويدركها المنتمون لهذه القطاعات بجلاء، وهي ان الصدفة او الحظ لا تصنع رجل اعمال ناجحا وتساعد الظروف او تأتي الفرصة لكنها لا تعطي النجاح ولا تبني الكيان الاقتصادي، والتخطيط السليم في ادارة المشروع وتوجيهه للمحيطين به واستمرار العمل للحفاظ على النجاح والتطور والتوسع والنمو، وهذه الامور لا تحققها الصدفة ابداً، والحمد لله نحن لسنا من نوعية رجال الاعمال الذين يعتمدون على ضربة الحظ، انما انا بدأت مسيرتي في محل لا تتجاوز مساحته عشرين متراً مربعاً، لكن طموحاتي اكبر للتوسع والانتشار للعالمية والحمد لله تحقق الكثير من طموحاتي ولكن ما زال هناك الكثير والكثير.

> يشكو بعض رجال الاعمال من عدد من الانظمة المتعلقة بالتجارة في السعودية ويصفونها بأنها تعيق خطوات النجاح والانطلاق في مجالات الاستثمار، كيف نجحتم في ظل وجود مثل هذه الانظمة؟

ـ العمل التجاري والاستثماري لا يخلو من العقبات والمشكلات في معظم دول العالم، وهذا امر طبيعي وتختلف المعوقات التي يوجهها رجال الاعمال والمستثمرون من بلد لآخر.ومن بين العقبات التي يشكو منها رجال الاعمال والتجار السعوديون وربما المستثمرون الاجانب في السعودية وجود بعض الانظمة التي تحد من انشطتهم، لكننا ندرك حرص حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز وولي عهده الامين الامير سلطان بن عبد العزيز يحفظهم الله لتحسين وتطوير البيئة الادارية والتنظيمية والتشريعية وزيادة مستويات الشفافية وان نعمل على تطبيق تجارب ناجحة تمكن المراجع من انجاز معاملته في وقت

سريع ومحدد ومن دون تعقيدات بيروقراطية مثل الجوازات التي تلتزم بتسليم الجواز للمواطن خلال اقل من اربع وعشرين ساعة ومثل التزام وزارة التجارة بتسليم التجار السجل التجاري في اقل من ساعة ويا حبذا لو طبقت الاجراءات التي تطبقها الجوازات والتجارة في مختلف القطاعات والجهات الحكومية لسرعة الانجاز وعدم اهدار وقت اصحاب المنشآت والمشاريع، وعلى رغم وجود بعض التعقيدات البيروقراطية إلا انه بمقدور رجل الاعمال وصاحب المشروع الطموح والنشط ان يثابر ويصر على انجاز معاملاته في اسرع وقت، كلما كان ذلك ممكناً حتى يستطيع مواصلة نشاطاته والحمد لله تغلبنا على المعوقات التي واجهتنا بحكمة وروية، وها هي والحمد لله شركتنا وفروعها تغطي المناطق السعودية وتتجاوز الحدود بفضل الله.

> طغت في فترة من الفترات انفتاح المجتمع وانطلاقه نحو التطور مقولة ان العطور الغربية وخصوصاً الفرنسية هي للنخبة والعطور الشرقية للملتزمين ولكبار السن، هل واجهتم تلك المقولة؟ وهل لا زالت سائدة؟

ـ هذه المقولة وان وجدت فانها لا تنطبق على كافة شرائح المجتمع بل ان الاغلبية الساحقة من المجتمع السعودي والمجتمعات الخليجية لا ترى ذلك وليس الملتزمون وكبار السن فقط فهناك شريحة ضخمة من الشباب السعودي والخليجي لا تستخدم سوى العطور الشرقية ودهن العود، واود ان اذكر ان حجم سوق العود والعطور في السعودية يقدر بنحو 1.5 مليار ريال (400 مليون دولار) سنوياً.

ولو ان المقولة التي ذكرتها صحيحة لما توسعت شركتنا لتصبح 365 فرعاً داخل السعودية وخارجها في 25 دولة، ولما استطعنا ان نفتتح فرعاً في شارع اكسفورد احد اشهر الشوارع في بريطانيا، كما انشأنا فرعاً آخر في اشهر شارع في مدينة العطور في باريس في العاصمة الفرنسية بل لدينا الطموح الى الوصول للسوق الاميركية والانتشار فيها بمنتجاتنا المميزة من العطور الشرقية.

صحيح ان الاذواق تتفاوت لكن يبقى للعطور الشرقية سيادتها في المجتمع السعودي والخليجي ولجميع الشرائح والفئات، ولا تنس ان لدينا شريحة كبيرة من النخبة من الامراء وعدد من ملوك ورؤساء الدول وهم من عملائنا الكبار، وبصفة عامة فان البيوت الكبيرة والشرائح الوسطى والشعبية في دول الخليج تستخدم منتجات شركتنا.

وأضيف ان بعض شركات العطور الفرنسية الكبرى اخذت من بعض الخلطات من دهن العود لادخاله في العطور الغربية، كما قامت هيئة العطور البريطانية باعتماد عطر كشخة للدخول في مسابقة افضل خمسة عطور عالمية.

> درجت العادة في السعودية الى انه كلما نجح نشاط تجاري وتميزت به شركة ازدحمت الشوارع من النشاط نفسه من خلال التسابق للتقليد ومن دون دراسة، هل لاحظتم ذلك وهل عانيتم منه؟

ـ هذه فعلاً تحصل في المجتمع وهذا دليل على عدم الادراك السليم لقيمة دراسة الجدوى ومحاولة التقليد لمشروع ناجح لأنه قام على تلبية حاجة حقيقية لجمهور المستهلكين في المنطقة التي يعمل فيها، لكن نتيجة التقليد تكون سلبية على المحال الاخرى.

والمحصلة النهائية قد تكون ركوداً وربما الاغلاق، ومن المهم في مثل هذه الحالات ان يلجأ صاحب المال الباحث عن استثماره الى جهود استثمارية تدرس له جودة إقامة المشروع وتساعده على اختيار طبيعة النشاط الذي يحتاج اليه السوق حتى يؤدي خدمة يتطلبها السوق والمجتمع الذي يستخدمه المشروع بدلاً من اقامة مشاريع تتعثر وتخسر.

لكن هناك بعض الخدمات او المنتجات التي يمكن ان يكون لدينا اكثر من مشروع متشابه او ان نصنع اسواقاً متخصصة لنشاط معين كسوق الذهب مثلاً، ولكن يبقى المهم دراسة الجدوى والبحث دائماً عن التميز واضافة الجودة ومناقشة السعر.

> أدخلت الدولة الكثير من التسهيلات والتحسينات على البيئة الاستثمارية في السعودية، هل ترون أن هذه التحسينات تلبي متطلبات الاستثمار الأجنبي وتجعل بيئتنا أكثر جاذبية لاستقطاب المزيد من الشركات الاستثمارية والإسهام في نقل وتوطين التقنيات الحديثة؟

ـ لا يمكن لمنصف أن ينكر النتائج الإيجابية التي نجمت عن التطور الذي أدخلته الدولة على نظام الاستثمار الأجنبي، الذي خلق جواً أكثر إيجابية ومناخاً ملائماً حقق بالفعل معدلات جذب عالية للاستثمارات الأجنبية، بما احتواه هذا النظام من مزايا وتسهيلات مع تطور أساليب

**الإدارة والتعامل مع المستثمرين، ولكن كما سبق أن أشرت، فإنه نظراً لما تمتلكه السعودية من إمكانات اقتصادية هائلة وفرص واسعة للاستثمار، وما لديها من بنية تحتية ممتازة، كان ينتظر أن تصبح أكثر قدرة على اجتذاب المزيد من الرأسمال الأجنبي. ولهذا فإني أرى ضرورة إلغاء نسبة الضريبة على الاستثمار الأجنبي مراعاة للتنافس والتسابق الكبير الذي يجري في الأسواق في الدول المجاورة.**

**بعد انضمام السعودية لعضوية المنظمة العالمية للتجارة التي استمرت مفاوضاتها الشاقة لأكثر من 12 عاماً... هناك من تخوف على أوضاع الصناعة الوطنية جراء المنافسة التي ستطلقها أنظمة المنظمة العالمية... كيف ترون هذه التحديات؟**

**ـ انضمام السعودية لمنظمة التجارة العالمية سيترتب عليه من دون شك جملة من الآثار الإيجابية والسلبية معاً في آن واحد، على اقتصادنا الوطني من حيث علاقة السوق المحلية بالمنتجات الأجنبية ودرجة المنافسة، وستكون أسواقنا المحلية مستعدة لاستقبال السلع الأجنبية من مختلف الدول من دون أن تتمكن الدولة من حماية سلعنا الوطنية، إلا في حدود معينة، يتم الاتفاق مع المنظمة العالمية عليها، وكذلك رفض فتح أسواقنا لسلع تتعارض مع قيمنا الإسلامية والصحية والأمنية. أما من ناحية منتجاتنا الوطنية فإنها مع ما ستواجهه من منافسة من سلع أجنبية مثيلة داخل أسواقنا المحلية، فسيكون لديها فرصة أفضل في المقابل لاجتياز الحدود إلى الأسواق العالمية، وتلك فترة لو تكن متاحة لها قبل دخول السعودية إلى عضوية المنظمة، وظلت منتجاتنا البتروكيماوية مثلاً تواجه على مدى عقود سابقة صعوبات وإجراءات حمائية جمركية تفرضها العديد من الدول، خصوصاً، أوروبا. والمطلوب من القطاع الصناعي السعودي أن يعمل وبسرعة على الارتقاء بمستويات الجودة الصناعية ومراعاة المواصفات والمقاييس العالمية مع البحث عن وسائل جديدة مبتكرة لتخفيف تكاليف المنتج الوطني مع جودة المنتج، لخوض الحرب التجارية المتوقعة والقدرة على البقاء في السوق المحلية والخارجية على السواء.**

**> في ظل مخاطر العولمة والانضمام للمنظمة العالمية، ألا يصبح من الحيوي جداً للمنشآت الصغيرة والمتوسطة أن تتجه إلى أن تكون كيانات اقتصادية وتجارية أكبر وأقوى من خلال الاندماجات والتكتلات في ما بينها... هل تعتقدون أن اتباع هذا الأسلوب يمكن أن يعزز وضعية هذه المنشآت؟**

**ـ الاندماج بين المنشآت التجارية والخدمة الصغيرة والمتوسطة ربما يصبح بمثابة طوق النجاة الذي يوفر لها فرصة البقاء في عصر العولمة والقوة الاقتصادية التي تعطي السيادة على السوق للكيانات الاقتصادية العملاقة والمتعددة. وعلى المنشآت الوطنية أن تسرع الخطى نحو هذا الاندماج، كما أن عليها كما سبق أن اشرنا أن تعمل على الارتقاء بمستويات الجودة الصناعية ومراعاة المواصفات والمقاييس العالمية مع البحث عن وسائل جديدة ومبتكرة في الوقت نفسه لتخفيض كلفة المنتج الوطني.**

**> هناك أصوات كثيرة لرجال أعمال واقتصاديين نادت بأهمية إنشاء عدد من المناطق الحرة في السعودية، كمطلب ضروري لتنشيط المناخ الاستثماري الجاذب والملائم، خصوصاً الاستثمارات الأجنبية لتميزها بخلوها من القيود الإدارية والجمركية... ما وجهة نظركم؟**

**ـ أؤيد هذه الفكرة، فإنشاء عدد من المناطق الحرة في السعودية لا شك أنه سيسهم في تعزيز الاقتصاد الوطني من خلال خلق مناخ استثماري ملائم، خصوصاً للاستثمارات الأجنبية، كما تتميز به هذه المناطق من عدم فرض القيود الإدارية والجمركية، التي تحد من حركة المستثمرين، فالمناطق الحرة تؤدي وظائف غاية في الأهمية لدعم الاقتصاد الوطني، إذ تسهم في دعم القاعدة الصناعية التصديرية، بما ييسر تطوير الهيكل الإنتاجي والتصدير للدولة، وتعزيز أهداف نقل وتوطين التكنولوجيا الحديثة. كما أن إقامة مثل هذه المناطق الحرة سيحقق جملة من الفوائد والأهداف تتمثل في خلق فرص عمل جديدة للمواطنين السعوديين واستيعاب جزء من فوائض القوى العاملة ومن ثم الإسهام في حل مشكلة البطالة، وبناء الكوادر الوطنية الفنية والإدارية المؤهلة والقادرة على قيادة النشاط الاقتصادي الوطني، إضافة على قيام بعض الصناعات التصديرية الوطنية المتقدمة فنياً، واستخدام الموارد الوطنية المادية والبشرية في تطوير هيكل الصادرات وتحقيق نوع من التكامل بين المشاريع الوطنية ومشاريع المنطقة الحرة.**

**كما تسهم المناطق الحرة في زيادة موارد الدولة من العملات الأجنبية عن طريق فرض الرسوم على المشاريع والإيجارات المحصلة، وأجور العمالة وكذلك الإسراع في خفيف العجز في ميزان المدفوعات من خلال تشجيع الصادرات، إضافة إلى تحقيق معدلات أعلى للتنمية عن طريق استخدام رؤوس الأموال والخبرات الأجنبية في الاستثمار المباشر، وإقامة**

**المشاريع القابلة للتصدير للأسواق القريبة أو البعيدة، وفي حدود علمي، فإن قطاع الأعمال السعودي ممثلاً في مجلس الغرفة التجارية السعودية طرح هذا المطلب ورفعه الى الجهات الحكومية المختصة واقترح إنشاء ثلاث مناطق حرة في الشرقية جازان، ينبع.**

**> دعت أوساط عدة في القطاع الخاص والاقتصادي إلى ضرورة إيجاد هيئة رسمية تكون مسؤولة عن تلك المنشآت الصغيرة والمتوسطة أو جهات تنطوي تحتها الجهود كافة، التي تبذلها الجهات الأخرى ذات العلاقة لدعم هذه المنشآت، كيف ترون جدوى هذا المطلب؟**

**ـ هذه الدعوة هي مطلب مطروح منذ سنوات، وهي آلية أخذت بها العديد من الدول، وما تزال هذه الهيئة ضرورة ملحة لتسهم في وضع التشريعات والسياسات التي تمكن هذه المنشآت من التطور والتقدم وتكوين كيان اقتصادي قوي يدعم هذه الشركات الصغيرة والمتوسطة، كي تكون قادرة على المنافسة.**

**وأرى أهمية إنشاء جهة حكومية مستقبلة تتكفل بالقيام بدور المخطط والمنفذ والمنسق والمنظم والمتابع للسياسات الاقتصادية والموجه لمنشآت هذا القطاع وفق ما هو مخطط له وأن تسعى الهيئة المقترحة إلى تنمية وتطوير قدرات المنشأة الذاتية والفنية والإدارية التي يجب أن تتوافر لها، وخصوصاً الأصول الثابتة، كما آمل من تلك الهيئة توجيه المنشآت وزيادة قدراتها العلمية والعملية بهدف تقليل نسب التعثر أو الفشل والخروج من السوق، فالتوجيه الباكر يساعد في اتخاذ القرار السليم لحماية المنشآت، خصوصاً في ظل منافسة العولمة المقبلة.**

مشاركة Tweet Like 0

بريـد طبـاعة